ثم قال الآخر فأسقيهم شراب الطياخ فقد ذكرناه في التعجب وكل
فعل لا يبنى منه أفعل التفضيل فإنك تتوصل إلى التفضيل به بأن تبني أفعل التفضيل
من فعل يلائمه وتنصب مصادر تلك الأفعال عن التمييز فتقول زيد أسرع انطلاقا
وأجود جوابا وأشد إلحاحا وأقبح عورا وأشد حمرة وسمرة وبياضا لأنه لما لم يكن بناء
أفعل من أفعالها بني من غيرها ونصبت مصادرها على التمييز وهي المقصودة بالتفضيل
وقد جاء أفعل ولا فعل له كأول على قول من جعله أفعل بدليل الأولى والأول وقالوا
أحنك الشاتين وأحنك البعيرين وهو ضعيف لأنه مشتق من الحنك والحلقة لا
تبنى منها أفعل والذي سوغه النظر إلى معناه لأنه بمعنى آكل الشاتين أي أكثرهما
أكلا لأن الآكل يحرك حنكه عند الأكل وقال الزمخشري في قولهم آبل من
حنيف الحناتم لا فعل له وقال الجوهري له فعل يقال أبل الرجل بالكسر إبالة
إذا حذق مصلحة الإبل وحنيف الحناتم من بني تيم اللات بن ثعلبة ومن كلامه الدال
على إبالته من قاظ الشرف وتربع الحزن وتشتى الصمان فقد أصاب المرعى والشرف
في بلاد بني عامر والحزن بنو زبالة مصعدا في بلاد نجد والصمان في بلاد بني تميم

البحث الثاني في نقصانه وهو رفع المضمر ونصب التمييز
اتفاقا وأما رفعه للفاعل ونصبه للمفعول فيه فقولان أشهرهما أنه لا يعمل فيهما
لوجهين أحدهما أن الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها فلذلك عملت نظرا إلى الفعل
الذي بمعناها وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا إلى فعله
والوجه الثاني أن أصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي
الصفة المشبهة وأفعل التفضيل إذا صحبته من امتنعت منه هذه الأحكام
فبعد لذلك عن شبه العامل فلذلك لم يعمل في الظاهر والقول الثاني
أنه يعمل في الظاهر ودليله السماع والقياس أما السماع فقوله عليه السلام
ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقولهم ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإن الصوم والكحل مرتفعان بأفعل قال
أبو سعيد وقد قال قوم من العرب مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه
وأنشد سيبويه لسحيم بن وثيل مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي
السباع حين يظلم واديا   أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله
ساريا   فركب مرتفع بأقل وقال الشاعر في نصب المفعول أكر
وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا   وأما القياس فإنه
اسم مأخوذ من فعل يوجب أن يعمل عمل أصله قياسا على سائر الأسماء العاملة والجواب
عن الصوم والكحل من ثلاثة أحدها أنه امتنع رفعهما بالابتداء لئلا يفصل بين أفعل وبين
معموله بأجنبي منه وإذا ارتفعا بأفعل زال الفصل بالأجنبي وكذلك لو رفعنا
أفعل بالابتداء على قول من جوز ذلك فالفصل قائم لا يقال بأنه يمكن تقديم
منه إلى جنب أفعل فيزول الفصل بالأجنبي ولا يلزم من ذلك الإضمار قبل الذكر
كما توهمه بعضهم لأن خبر المبتدأ وإن تقدم عند البصريين فإنه في نية التأخير
كما في قائم زيد لأنا نقول هذا صحيح وإنما الكلام فيما وردنا به وهو أنا خبر
منه بعدهما فلو لم يجعلا على هذا الموضع فاعلين لأفضى إلى الفصل بالأجنبي والوجه
الثاني أن الكحل والصوم معنيان نسبا في الفاعل فجريا لذلك مجرى المضمر فجاز رفعهما
كرفع المضمر بخلاف مررت برجل أفضل منه أبوه فإن الأب ليس معنى في الفاعل
فلذلك بعد من المضمر وارتفع بالابتداء لا بالفاعلية والوجه الثالث أن
الكحل والصوم يفضلان فاضلين ومفضولين لكن في محلين فهما في أحدهما فاضلان وفي
الآخر مفضولان فهما من باب تفضيل الشيء على نفسه باعتبار المحل فإن الكحل فاضل في
عين زيد مثلا مفضول في عين عمرو والصوم فاضل في عشر ذي الحجة مفضول لأن
المفضول ليس بأجنبي من الفاضل فكأنه عمل في شيء واحد بخلاف مررت برجل أفضل منه
أبوه فإن زيدا بيان للمفضول وهو المخاطب والفاضل هو الأب فهما متعددان
وقد تعلق المفضول بأفضل فلا يجوز عمله في الفاضل لئلا يعمل في شيئين متغايرين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)